

بيان وفد الجمهورية اليمنية أمام اللجنة السياسية الأولى

في دور إنعقادها العادي الثالث والستين

2008/10/9م

يلقيه

المستشار/ إسماعيل محمد يحي المعبري

السيد الرئيس؛

في البداية اسمحولي أن أتقدم إليكم بخالص التهنية لأنتخابكم رئيساً لأعمال اللجنة السياسية الأولى لدور إنعقادها العادي الحالي، وأعتقد يقيناً أن حكمتكم وحنكتم وخبراتكم المتراكمة في إدارة فن التفاوض ستفضي إلى النتائج والغايات المرجوة، معرباً لكم في ذات الوقت، عن إستعداد وفد بلادي التام للتعاون معكم ومع هيئة المكتب الموقر، في سبيل الوصول إلى الأهداف المتوخاة.

السيد الرئيس؛

إن وفد بلادي ينظم إلى البيان الذي القاه السيد ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة عدم الأنحياز، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية، تؤمن إيماناً عميقاً بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، ومنع الانتشار النووي، ولذا فقد قامت بالتوقيع والمصادقة على كامل مصفوفة المعاهدات متعددة الأطراف، مثل: (حظر إستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية، الحظر الشامل للتجارب النووية، حظر إستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وغيرها).

السيد الرئيس؛

عملت حكومة بلادي خلال العامين الأخيرين بجدية في سبيل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتبذل حالياً جهوداً جبارة ومضنية، في سبيل إعادة تنظيم إقتناء السلاح وحمله، ومنع التجوال به في عواصم الأقاليم، وفي المدن الرئيسية، كما أنها قامت بإغلاق محلات بيع السلاح ومصادرة الأسلحة التي يتم ضبطها، والغت ومازالت مستمرة في العمل على إلغاء كافة التصاريح السابقة التي كانت تخول لبعض حق حمل السلاح، وذلك بغرض إجتناب هذه الظاهرة بشكل نهائي.

السيد الرئيس؛

إن حكومة بلادي إذ ترحب بالنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين، المعني بالنظر في آليات مكافحة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، في يونيو من العام الماضي 2007م، وتلك التي خلص إليها إجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني ببحث الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية فيما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانوناً يضع معايير دولية موحدة لأستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، والذي أنعقد خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس 2008م العام الجاري، لتطالب ببذل المزيد من الجهود، بهدف التعاطي البناء مع هذه الآفة الخطيرة، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن والسلم الاجتماعيين للعديد من المجتمعات، وتسهل عملية إنسياب الأسلحة إلى الأطراف غير الدول، ومنها إلى الجماعات الإرهابية، أو تلك المرتبطة بالجرائم المنظّمة العابرة للحدود، أو الفئات الخارجة عن القانون، الأمر الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى تعطيل وإعاقة التنمية، وتكريس الفاقة والفقر والتخلف، واتساع نطاق البطالة، وانتشار الأوبئة الفتاكة، وغيرها من الأسباب التي تدفع باتجاه تهتة المناخات الملائمة لتفريخ المنظمات والجماعات الإرهابية، وتوسيع نطاق دائرة العنف وعدم الأستقرار لتتجاوز بتأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية، والأقليمية.

ومن مجمل القول السالف، فإنه ربما كان من المتعين على الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها، بدرجة أساسية، مسؤولية أخلاقية وإنسانية تجاه الدول التي يتم إغراقها بمختلف أنواع الأسلحة، وذلك بمد يد العون والمساعدة المادية والتقنية اللازمين، لتتجاوز بذلك المعاناة المتعددة

الأبعاد، والتي تنعكس أثارها السلبية على مختلف منا حي الحياة، وتلقي بظلال كئيبة على كافة الأنشطة والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتشمل مختلف الشرائح الاجتماعية، ويجعلها تعيش أوضاعاً اقتصادية متردية، واحوالاً معيشية، واجتماعية غير مستتبة.

السيد الرئيس؛

إن وفد بلادي يأمل إنترام الجميع بكافة المعاهدات المتعددة الأطراف، والانتقال إلى وضع آليات عمل جادة، تقوم بعمليات نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتحول دون إنتشارها في آن معاً، وتكفل ألحق للدول في الحصول على تقنيات نووية لأستخدامها لأغراض سلمية. ويكرر وفد بلادي دعوته إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خاليةً من أسلحة الدمار الشامل، ويؤكد على أهمية إنضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع منشأها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس؛

في الأخير يود وفد بلادي التأكيد مجدداً بأن حكومة الجمهورية اليمنية تقف إلى جانب كل الجهود الدولية الرامية إلى وضع المزيد من التدابير الاحترازية التي من شأنها أن تحد من تدفق الأسلحة إلى اطراف غير الدول، وهي في سبيل ذلك تقوم بشكل مستمر بواجب التنسيق والتعاون والتشاور البناء مع كافة دول الجوار الجغرافي، وغيرها، بهدف مكافحة ظاهرة تدفق الأسلحة غير الشرعية، والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير المأذونة، سواء كانوا أفراد أو جماعات، بهدف لجم حركات التطرف، ومكافحة الإرهاب، ومنع تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وقد تمكنت الأجهزة الأمنية في الأونة الأخيرة من تحقيق نجاحات طيبة في هذا الشأن بالرغم من محدودية الإمكانيات المادية، وشحة الموارد، إلا أنها تعمل على قدمٍ وساق وبهمة عالية في سبيل نشر الأمن والسكينة، وترسيخ دعائم الأستقرار على كافة التراب اليمني.

وشكراً السيد الرئيس